الأهرام

المصدر : الحياه

التاريخ : ٢٤ نوفمبر ٢٠٠١

رحلة "الأفغان الجزائريين" من "القاعدة" الى "الجماعة" (الحلقة الثانية)

# "الجماعة المسلحة" تأسست في بيشاور والختم جاء من أفغانستان

□ تحدثت الحلقة الأولى عن بداية دخول الفكر المتطرف الى الجزائر والأسباب التي دفعت الشباب الى الهجرة لأفغانستان.
وتتناول حلقة اليوم انتقال الفصائل الى العنف المسلح في الجزائر بعد الانسحاب السوفياتي في ١٩٨٩.

□ *الجزائر - محمد مقدّم*

■ امام احتدام الصراع بين الفصائل الافغانية، بعد انسحاب القوات السوفياتية في ١٩٨٩، للسيطرة على مقاليد الحكم في البلاد، بدا الكثير من «الافغان العرب» في العودة الى بلدانهم. وكان ذلك حال عدد كبير من الجزائريين الذين عاد بعضهم عبر الحدود الليبية أو المغربية وحتى عبر الصحراء الكبرى. وبدا هؤلاء فور عودتهم في العمل على «بعث الجهاد» في الجزائر.

ويورد تقرير لوزارة الدفاع الفرنسية معلومات ترددت لدى اجهزة استخبارات غربية تشير إلى أنه بعد نهاية «الجهاد» في افغانستان رجع بعض «الافغان» إلى الجزائر وعمل تحت لواء «الجبهة الإسلامية للإنقاذ» (المحظورة حالياً)، بينما فضل آخرون الإقامة في بعض الدول مثل سورية ولبنان، أو مواصلة الجهاد في دول أخرى مثل البوسنة، كرواتيا، السودان، اليمن وحتى افغانستان نفسها.

ويتابع ان تنظيم «التكفير» كان «أول من انشأ وحدة مسلحة» تحت اسم «يوم الحساب» في حزيران (يونيو) ١٩٩٠ ونسبت اليه لاحقاً عملية قمار التي قادها «الطيب الأفغاني» ضد ثكنة عسكرية على الحدود مع تونس (في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١). لكن مصادر أمنية تشير إلى أن الاعتداءات المسلحة كانت بدأت قبل هذا التاريخ وكانت عبارة عن عمليات فردية، لكنها في الواقع كانت من فعل بعض التنظيمات التي سرعان ما تشكلت في إطار مجموعات محدودة لكنها منظمة.

وتشير معلومات أمنية الى أن أول من أدخل تنظيم «الهجرة والتكفير» إلى الجزائر كان اصامير جبرين الملقب بـ«كمال» وهو احد أبرز المتطرفين العائدين من الحرب الأفغانية. ولد في ١٢ كانون الثاني (ديسمبر) ١٩٥٨ في حي حسين داي في العاصمة. وكان يعرف لدى القريبين منه بكونه أمير تنظيم «الهجرة والتكفير» وتولى في ما بعد إدارة ما اصطلح على تسميته «الجناح العسكري» للجبهة الإسلامية للإنقاذ المحظورة على رغم الرفض المتكرر لزعيميها عباسي مدني وعلي بلحاج.

ومن اهم العمليات التي نسبت الى «أمير جماعة التكفير» منذ عودته من أفغانستان سنة ١٩٨٩ «ممارسة التحريض ضد النظام والدعوة إلى التمرد في حلقات كان يقيمها في مسجد السنة في حي باب الوادي الشعبي وسط العاصمة».

ومع الأيام اتجه «كمال» نحو العمليات المسلحة بعد هجومه سنة ١٩٩٠ على منجم في ولاية جيجل تمت خلاله سرقة متفجرات. وتكررت العملية مرة اخرى في منطقة زرالدة، غرب العاصمة، حيث سرق متفجرات برفقة اول مجموعة مسلحة شكّلها، وكانت تضم كلاً من عريبي مراد، أسامير احمد، حطاب عبدالقادر، مولود بشير، الباي غرابة إضافة إلى صديقي نور الدين.

ولاحقته قوات الامن منذ مطلع ١٩٩١، وهي المرحلة التي كانت تنشط فيها «جبهة الإنقاذ» في اطار الشرعية. وكانت اهم التهم التي اثيرت ضده «القتل والسرقة الموصوفة، تكوين عصابة أشرار، الحجز والتهديد، الخطف، حمل سلاح محظور، حيازة اسلحة حربية، نقل المتفجرات وحيازتها وارتداء البذلة العسكرية».

ومع تزايد الملاحقات الأمنية ضده، قرر «كمال» مغادرة الجزائر في السنة نفسها، بحسب ما نقل عن زوجته التي عادت اخيراً الى الجزائر. واستقر في مدينة بيشاور الباكستانية الى حين تصفيته سنة ١٩٩٤ على يد عناصر أكثر تطرفاً من جماعة «الهجرة والتكفير» التي ينتمي إليها.

ومع قرار «الجبهة الإسلامية للإنقاذ» الدخول في مواجهة سياسية مفتوحة مع الحكومة بسبب التدابير التي وردت في مشروع قانون الانتخابات الجديد الذي قدمته حكومة مولود حمروش في أيار (مايو) ١٩٩١، بدأ الكثير من «الأفغان الجزائريين» بالعد التنازلي للمرحلة الأولى من العمليات العسكرية.

وفي الواقع أن تازم العلاقة بين الحكومة و«جبهة الإنقاذ» دفع الكثير من المتشددين سواء من قدامى العائدين من الحرب الأفغانية أو إطارات الحركة المسلحة التي كان يتزعمها خلال الثمانينات مصطفى بويعلي إلى التفكير في خيار المواجهة المسلحة.

وتشير مختلف المصادر إلى أن دخول «جبهة الإنقاذ» في مواجهة مفتوحة مع الحكومة إثر الإعلان عن شن حركة العصيان المدني في ٢٥ ايار ١٩٩١ حيث ساهم في بروز التنظيمات المسلحة بشكل مكثف.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

وتفيد معلومات متطابقة ان عبدالقادر شبوطي الملقب بـ«الجنرال»، وهو من قدامى حركة بويعلي، أسس في ايار ١٩٩١ «حركة الدولة الإسلامية» التي مكنته من استقطاب عدد من العسكريين الفارين من الجيش الجزائري وقدامى الضباط الذين تخلوا عن المؤسسة العسكرية. وتولى في ما بعد احد هؤلاء ويدعى السعيد مخلوفي قيادة التنظيم المسلح بعد مقتل الشبوطي في ايار ١٩٩٢.

ويزعم ان قمرالدين خربان، وهو من إطارات «جبهة الإنقاذ» واحد المشاركين في الحرب الأفغانية (وهو ايضاً عسكري سابق في الجيش الجزائري)، ارتبط ايضاً بتأسيس تنظيم أطلق عليه «الباقون على العهد». وربطت وسائل إعلام جزائرية هذا التنظيم بعمليات مسلحة سنة ١٩٩٢، قبل ان ينصهر في إطار «الحركة الاسلامية المسلحة» و«الجيش الإسلامي للإنقاذ». (وظهر تنظيم «الباقون على العهد» مجدداً في منتصف التسعينات بقيادة شخص يدعى عبدالرحمن ابو جميل وهو من الذين شاركوا في الحرب في البوسنة).

وفي تشرين الثاني من السنة نفسها، بادر منصوري المليانى

إلى تأسيس تنظيمه المسلح. كما بادر محمد علال الملقب بـ«موح ليفيي» إلى تأسيس تنظيمه المسلح في الفترة نفسها على انقاض تنظيمات صغيرة عدة لتتوج هذه التنظيمات بالإعلان الرسمي عن تنظيم «الجماعة الإسلامية المسلحة» التي عرفت في ما بعد بكونها المرجعية الأساسية للعمل المسلح في الجزائر. وكانت أبرز العمليات المسلحة التي جرت في هذه الفترة عملية الاعتداء على ثكنة قمار في ولاية الوادي في تشرين الثاني من السنة نفسها بمشاركة عدد من القدامى «الأفغان الجزائريين» وعلى رأسهم عيسى مسعودي الملقب بـ«الطيب الأفغاني».

### "الإنقاذ" حاولت قتل "توفيق"

ويشير اللواء المتقاعد خالد نزار، وزير الدفاع الجزائري السابق، في مذكراته الى ان الهجوم على ثكنة قمار «كان عملاً مباشراً من «الجبهة الإسلامية للإنقاذ». لم يأمر عباسي مدني بصفة مباشرة بالعملية، غير أن عناصر منها كانت تعتقد جازمة ان بإمكانها الوصول إلى السلطة بواسطة الإرهاب. وانتقلت إلى العمل من دون أوامر. وعلى كل، فانا لا أحدد الإرهاب انطلاقاً فقط من الهجوم على ثكنة قمار. فحركات «جبهة الإنقاذ» في الشارع واستعراضاتها للقوة اليست نوعاً من الإرهاب؟ مسيراتها المتعددة باتجاه الرئاسة ووزارة الدفاع الوطني واستعراضات القوة في كل أيام الجمعة واستعراضات الأفغان (الجزائريين) في شكل مجموعات كوماندوس والألفاظ هي شكل من الإرهاب».

ويقول اللواء المتقاعد في مذكراته التي استعرضت مراحل مهمة من التاريخ الحديث للجزائر: «الإسلاميون كانوا مهيئين منذ وقت طويل، وكنا نعلم انهم نظموا معسكرات في زيامة (ولاية جيجل) وفي القل وانهم كانوا يمارسون التأهيل والتدريبات العسكرية خلال الصيف. وقد اكتشفنا وثائق تتضمن تعليمات للتصرف في حال إيقافهم من قبل اعوان الأمن. كل هذا كان موجوداً (...) ولكن التسيب أدى ببساطة ولسوء الحظ إلى الحال التي نعرفها».

ويعدد العمليات المسلحة التي حدثت خلال سنة ١٩٩١ فيقول: «عاشت قمار (جنوب البلاد) هجوماً ضد ثكنة فيها شبان مجندون قتل فيه العديد منهم، كما تم الاستيلاء على سلاح، واشارت طريقة التنكيل بالجثث الى البربرية التي ستظهر في ما بعد. كما تعرضت محكمة البليدة إلى هجوم قتل فيه اشخاص. وفي ورقلة احرقت امراة حية في مسكنها، كما هوجم حراس إقامة رئاسية قديمة قرب الدويرة وجردوا من سلاحهم. وكذلك اعدت قوائم لرجال ونساء للقتل وقد اختيرت ساحة اول ايار لتنفيذ الحكم فيهم».

ويقول نزّار انه ظهر جلياً ان «جبهة الإنقاذ كانت تضم منظمات مسلحة مستعدة للتحرك بهدف الاستيلاء على السلطة بالقوة. كنا نعرف آنذاك أن الآلاف منهم كانوا قادرين على القتل وكانت «جبهة الإنقاذ» تستخدم هذه المجموعات التي كانت تنشط حولها للمواجهة من دون ان تتحكم فيها فعلاً، معتقدة وهي مخطئة في ذلك انه بإمكانها التحكم فيها عندما تصل إلى السلطة. وكان احد قادة «جبهة الإنقاذ» محمد السعيد الذي صفّاه جسدياً رفاقه صرح ذات يوم خلال خطبة ملتهبة انه يقبض على قنبلة قد تنفجر في اي وقت ملمحاً بذلك إلى هذه المجموعات التي كانت منفلتة من رقابته».

ومن بين العمليات المسلحة التي وردت في تقارير الأمن في تلك الفترة «احتجاز عسكريين نقلوا إلى علي بلحاج في حي بلكور الشعبي فقام باستجوابهم بينما كان آخرون يعذبونهم وكان من بين هؤلاء العسكريين المحتجزين سائق الجنرال العماري (قائد اركان الجيش الجزائري حالياً) الذي بوغت عندما كان في سيارة الخدمة وقد استطاع الهروب بعد ان قفز من النافذة وقام بتبليغنا الأمر».

وشملت الاعتداءات مدير الاستخبارات العسكرية اللواء «توفيق» (محمد مدين) «الذي اخبرني بأنه أصيب بجروح في وجهه وحطم زجاج سيارته الأمامي بصخرة في السكالا (حي الأبيار) عندما كان متوجهاً إلى وزارة الدفاع». لكن اللواء خالد نزار تجنب الخوض في تفاصيل هذه الحادثة.

ومع إلغاء الانتخابات التي فازت بها «جبهة الإنقاذ» في كانون الثاني (يناير) ١٩٩٢، دخلت الجماعات المسلحة مرحلة «العلنية». إذ قامت في وقت قصير بتدبير العملية الثانية التي استهدفت ثكنة القوات البحرية في الأميرالية في العاصمة.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

**الجماعة تأسست في بيشاور**

ويؤكد عضو سابق في مجلس شورى «الجماعة المسلحة»، مستدلاً كما يذكر بكتابات أحد قدامى «الجزائريين الأفغان» قادة بن شيحة (أمير «الجماعة» السابق في منطقة غرب الجزائر) أن تاسيس «الجماعة الإسلامية المسلحة» كان في مدينة بيشاور من جانب كل من سعيد القاري

وأحمد الود وأبو ليث المسيلي (من ولاية المسيلة) بعد سلسلة من الاجتماعات. لكن ليس هناك مخطوط واحد صدر عن «الجماعة» يؤكد هذه الرواية وإن كان معلوماً أن هؤلاء الثلاثة الذين شاركوا في الحرب الأفغانية وردت أسماؤهم لاحقاً ضمن النواة الأولى التي اسست «الجماعة المسلحة».

وثمة من يشير إلى أن «الجماعة المسلحة» دخلت إلى الجزائر بعد عملية الهجوم على الثكنة العسكرية في قمار في تشرين الثاني ١٩٩١ حيث اتصل مسؤولو هذه الحركة مع عبدالناصر علمي القريب من التيار السلفي والذي تمكن من استمالة أحمد الود تحت إمرته فاعلن انسحابه من «تيار قطب». وتبعه العديد من قدامى الحرب الأفغانية وعلى رأسهم عكاشة عبداللطيف (من تيارت) والذي أصبح في ما بعد «أمير الجماعة» في المنطقة الثالثة.

وعُقد اجتماع بين «جماعة أحمد الود» و«جماعة منصوري ملياني» أسفر عن ولادة تنظيم جديد باسم «الجماعة الإسلامية المسلحة». لكن أجهزة الأمن استطاعت اعتقال ملياني بعد الاجتماع الذي عُقد في الجلفة، فتولى أحمد الود قيادة التنظيم مكانه. وسعى الأخير الى تدعيم حركته بضم جماعات أخرى مناهضة للحكم، فالتقى الود مع جماعة محمد علال وعبدالحق لعيادة ووحّدوا صفوفهم.

ويدعم هذه الرواية عمر شيخي الذي يعد العضو الوحيد الذي بقي على قيد الحياة من مجموع مؤسسي «الجماعة الإسلامية المسلحة» (إضافة الى عبدالحق لعيادة الموجود في سجن سركاجي). وسلم شيخي نفسه إلى أجهزة الأمن في مطلع ١٩٩٩ بعد تعرضه لمحاولات تصفية جسدية نفذها ضده أمير «الجماعة المسلحة» عنتر الزوابري.

ومما جاء في رواية شيخي أن جماعة منصوري الملياني «كلفت خلال تاسيسنا لتنظيم «الجماعة الإسلامية المسلحة» بإدارة القضايا التنظيمية كونها صاحبة خبرة في هذا الميدان. وقد اقترح الحراني تسمية الجماعة بإسم «الجماعة الإسلامية المسلحة» وكان الختم الرسمي للتنظيم جاهزاً لأنه جاء به من افغانستان».

لكن المسؤول السابق للتنظيم المسلح جمال زيتوني الملقب بـ«ابو عبدالرحمن أمين» قدم لدى توليه إمارة «الجماعة» رواية مخالفة قلل فيها في شكل ملحوظ من تاثير العوامل الخارجية مثل قدامى «الأفغان الجزائريين» على نشاة الحركة، بمثل ما تعمد تجنب وصلها بحركة مصطفى بويعلي.

ومما جاء في إفادته التي وردت في كتابه «هداية رب العالمين في تبيان أصول السلفيين وما يجب من العهد على المجاهدين» أن النواة الأولى للجماعة هي «جماعة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر» التي كان يتولى مسؤوليتها محمد الخير من القصبة وتتكون من توفيق بن طبيش (من قدامى الأفغان) وعلي فرطاس وآخرين. وبدأ نشاطهم في سنة ١٩٩٠ ثم التحقت هذه الجماعة في ١٩٩١ بحركة نور الدين سلامنة الذي قتل في ١٩٩٢ من جانب قوات الأمن وخلفه محمد علال، وبعد وفاته في تشرين الأول ١٩٩٢ خلفه عبدالحق لعيادة الذي نجح في عقد اجتماع مع منصوري ملياني ما مكن من توحيد الجماعتين وتاسيس «الجماعة الإسلامية المسلحة» في شكلها الأخير.

وعلى رغم اختلاف الروايتين إلا أن خبراء الشؤون الأمنية يرجحون رواية قادة بن شيحة لأنها تتقارب في كثير من التفاصيل مع تصريحات الجزائريين العائدين من أفغانستان مثل ماحي علي الملقب بـ«أبو تراب» وهواري ولد مومنة وجريري الطيب الملقب بـ«جعفر».

والمؤكد، بحسب ما يذكر احمد مراح، أن «الأفغان لعبوا دوراً اساسياً ومحورياً في الأعمال الوحشية التي عرفتها الجزائر»، لكنه يشير إلى مسؤولية الحكومة في تسهيل مهمتهم في نقل أفكار التكفير وتعبئة أنصار «الإنقاذ» ضد الحكومة التي شنت حملة اعتقالات في أوساط المتعاطفين مع الجبهة في كل الولايات ونقلتهم إلى ستة معتقلات امنية في الصحراء في إطار تدابير حال الطوارئ «وقد كانت هذه المراكز فرصة تاريخية لـ«الأفغان الجزائريين» لنشر أفكارهم وسط مؤيدي الإنقاذ».

ويتابع: «جرى تجميعهم في ظروف غير إنسانية حفزها الحقد الشديد والمشروع ضد - الطاغوت القامع - ولم يكن لديهم من اعمال إلا الخضوع لتاثير الأفكار التي غرسها هؤلاء «الأفغان» من خلال تنظيم انفسهم والتدرب أكثر تحت إشرافهم المباشر (يقصد «الأفغان الجزائريين») والذين جرى توزيعهم بين مراكز عدة (محتشدات على الهواء)».

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

**مهلة للعودة ووساطة لم تنجح**

وأمام تصاعد موجة العنف بدأت تقارير أمنية تشير إلى تواصل التحاق بعض «الأفغان» عبر الحدود الليبية والمغربية لدعم الجماعات المسلحة. وأمام الوضع الصعب المتمثل بسقوط العديد من الضحايا بين أفراد الشرطة والجيش، بادرت الاستخبارات العسكرية في عمل ذي وجهين: الأول يتمثل في عمليات اعتقال أو مراقبة قضائية للشباب الذين شاركوا في الحرب الافغانية وكانت لهم صلات قوية بـ«جبهة الإنقاذ»، والثاني البحث عن دور لتنظيم «الإخوان المسلمين» في الجزائر لضمان عودة هؤلاء الشباب من دون ان ينحرفوا إلى العنف المسلح.

ويشير احد الديبلوماسيين الخمسة الذين تناوبوا على السفارة الجزائرية في باكستان بين ١٩٨١ و١٩٩٣ إلى أن أول من كلف رسمياً من قبل التنظيم بالتعاطي مع مصالح الأمن لاسترجاع «الأفغان الجزائريين» كان العضو القيادي في حركة «المجتمع الإسلامي» (سابقاً، إذ تدعى حالياً «حركة مجتمع السلم») الشيخ محمد بوسليماني وهو ايضاً رئيس «جمعية الإصلاح والإرشاد» (قتلته مجموعة إسلامية مسلحة اواخر ١٩٩٣).

وتعترف «حركة مجتمع السلم» التي يتزعمها محفوظ نحناح في كتاب اصدرته عن سيرة بوسليماني، بانها اشرفت على تجنيد الشباب الجزائري للجهاد في أفغانستان خلال الثمانينات بمثل ما قامت بمعالجة «موضوع أفغانستان علاجاً ارادت من خلاله الحيلولة دون ظهور بؤر التوتر في الجزائر».

ويقول ديبلوماسي جزائري ان الشيخ بوسليماني زار باكستان في تشرين الثاني ١٩٩٢ في إطار وساطة بين اجهزة الاستخبارات العسكرية و«الأفغان الجزائريين» وكان الهدف الأساسي هو تمكين نحو ٢٠٠ عنصر من العودة إلى الجزائر وكان شرطهم الوحيد هو «تجنيبهم الملاحقات والمضايقات التي تعكر عليهم صفو حياتهم».

واضاف انه تمكن خلال إقامته في باكستان من إقناع هؤلاء الشباب بضرورة القبول ببعض الإجراءات الوقائية مثل المرور على محافظات (مراكز) الشرطة والأمن للتحقيق معهم، وكان المقابل تمكينهم من الوصول إلى الجزائر جواً وحفظ كرامتهم.

ويقول الديبلوماسي لـ«الحياة» (تحفظ عن ذكر اسمه) انه على رغم الجدية ومحاولة تفهم وضع هؤلاء الشباب التي أبداها مسؤولون في الاستخبارات في تعاملهم مع هذا الملف «إلا أن الموقف النهائي كان سلبياً» وتأثر في شكل واضح بتصاعد أعمال العنف ما عرقل فرص الالتزام بتنفيذ الاتفاق في الميدان. إذ تسارعت الأحداث نحو العنف المسلح وكثّفت الجماعات الإسلامية المسلحة عملياتها مما أدى بدوره الى رد فعل أعنف من نظام الحكم.

ويشير إلى ان الحكومة قررت بعد سلسلة الاتصالات منح «الأفغان الجزائريين» مهلة محدودة تنتهي في الخامس من كانون الأول ١٩٩٢ للعودة إلى الجزائر وتسليم انفسهم إلى السلطات، وهو عرض رفضه هؤلاء بحجة انهم يرفضون العودة إلى البلد لتتم محاسبتهم على تهم وجرائم لا صلة لهم بها.

اما المحاولة الثانية التي جرت للتعاطي مع ملف «الأفغان الجزائريين» فكانت سنة ١٩٩٣ حين عرض وزير الخارجية السابق رضا مالك (عين في آب/أغسطس من السنة نفسها رئيساً للحكومة) على السفير الباكستاني السابق في الجزائر مشتاق ماهر مبادرة للتعاون الأمني يتم خلالها تسليم الجزائريين الموجودين في باكستان. واقترح المسؤول الجزائري على السفير ماهر أن تتولى الشرطة الباكستانية القبض على هؤلاء الشباب وتسليمهم إلى الحكومة الجزائرية التي ستتولى من جانبها ضمان نقلهم في طائرات خاصة من إسلام آباد إلى الجزائر، فضلاً عن تأكيد التعاون في ما يتعلق بالأمن في باكستان.

لكن رد الديبلوماسي الباكستاني، على ما يذكر أكثر من مصدر، كان الرفض القاطع. ومما ورد على لسانه، بحسب ما يذكر مصدر جزائري موثوق به، قوله لوزير الخارجية «إننا دولة نووية ... نرفض رفضاً مطلقاً التعامل بهذه الطريقة».

وتكررت المحاولة مرة ثالثة خلال مشاركة وزير الخارجية الجزائري في مؤتمر القمة الإسلامية التي انعقدت في الفترة نفسها في مدينة كراتشي الباكستانية.

وخلال عام ١٩٩٦، وبعد سلسلة من الاتصالات الأمنية والديبلوماسية، وقّعت الجزائر مع باكستان اتفاقاً أمنياً لضمان التعاون في ما يتعلق بتحديد العناصر الذين يهددون أمن البلدين. لكن رد السلطات الباكستانية كان سلبياً مرة أخرى من وجهة نظر الجزائريين، إذ نفت في شكل قاطع وجود عناصر من الجماعات المسلحة على أراضيها على رغم شهادات عناصر في هذه الجماعات على وجود مكاتب إيواء ومساعدة للناشطين الجزائريين. ويعتقد ان الرد الباكستاني ارتكز أساساً الى مواقف سلبية من الحكومة الجزائرية مع قيادة هذا البلد منذ تردّي الأوضاع الأمنية في الجزائر.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية